المحور الرابع: وظائف المؤسسة

تتكون المؤسسة من مجموعة وظائف أساسية ذات أهمية للمؤسسة لتأدية نشاطها وتحقيق أهدافها، حيث تختلف الأهمية النسبية لهذه الوظائف إنطلاقا من حجم المؤسسة والموارد التي تتوفر عليها وكذلك مجمل المتغيرات التي تحكم البيئة التي تنشط فيها ، إلا أن هذه الوظائف تتكامل فيما بينها وفي إطار منظم و مهيكل نحو تحقيق أهدافها خاصة ، والمؤسسة عامة ، وعليه سنحاول في هذا المحور التطرق إلى وظائف المؤسسة الأساسية و المفاهيم المرتبطة بها .

أولا: الوظيفة المالية

تعتبر الوظيفة المالية الوظيفة الأولى الحساسة في المؤسسة و التي ترتكز عليها الوظائف الأخرى في أداء نشاطها، فبدون الأموال لا تكون للمؤسسة قائمة، و لا يمكنها جذب العنصر البشري الكفء و لا إقتناء الآلات المتطورة ،...إلخ، و عليه سنحاول في هذا العنصر تبيان الدور الذي تؤديه هذه الوظيفة في المؤسسة.

1- تعريف الوظيفة المالية: ويمكن تعرفها كالآتي :

- تعرف الوظيفة المالية بأنها: " وظيفة تنطوي على التنبؤ و التخطيط المالي و إعداد الموازنات التقديرية المتعلقة بالتمويل و الاستثمار و الرقابة المالية فضلا عن التفاعل مع الأسواق المالية".[1]
- تعرف كذلك بأنها: " ذلك النشاط الذي يختص بالتخطيط و التنظيم و المتابعة لحركتي دخول و خروج أموال المؤسسة بموجب الموائمة بين إعتباري عائد الاستثمار و تكلفة تدبير الأموال لتحقيق مستوى ربحية يتناسب و رغبة الملاك".[2]
- كما عرفت كذلك بأنها:" الوظيفة التي تهدف إلى تحديد إحتياجات المؤسسة من الأموال اللازمة لتمويل إستثماراتها طويلة الأجل مثل المعدات و الآلات و الأراضي و المباني و استثمارتها قصيرة الأجل مثل الأصول المتداولة في الوقت المناسب و المكان المناسب و بأقل تكلفة و وقت و جهد".[3]

وعليه و من خلال هذه التعاريف يمكن القول بأن الوظيفة المالية في المؤسسة لها جانبان تمويلي و إداري، فالجانب التمويلي يهتم بتوفير الأموال اللازمة لإقامة و تشغيل المؤسسة و تحقيق أهدافها، أما الجانب الإداري فيختص بإدارة الأموال من إيرادات و إنفاقات.[4]

2- أهداف الوظيفة المالية بالمؤسسة: تتمثل أهداف الوظيفة المالية فيما يلي:[5]

– دراسة الحاجة المالية المرتبطة بنشاط المؤسسة، طبقا لخطتها الإستراتيجية و العملية و ذلك لتحديد الوسائل المالية الضرورية لتغطية هذا النشاط و الوقت المناسب للحصول عليها، مع مراعاة الأنشطة التي سوف تنفق عليها و زمن تنفيذها؛

– دراسة الإمكانيات المتوفرة أمام المؤسسة للحصول على الأموال المطلوبة بحيث تعمل على المقارنة بين مختلف الاختيارات الممكنة و اقتراح أحسنها مردودية أي أقلها تكلفة للمؤسسة؛

– اختيار أحسن طرف التمويل، حي تكون عادة في شكل مزيج بين مختلف المصادر و تحقق أحسن مردودية مالية؛

– في إطار دراسة الوسائل اللازمة لتنفيذ برامج و خطط المؤسسة في مجال الإنتاج و التوزيع، أو في البحث و تطوير تقنياتها الصناعية، يتم دراسة الإمكانيات المقترحة فيما يتعلق بوسائل الإنتاج الضرورية لذلك، حيث عادة ما تقترح عدة مشاريع يتم المفاضلة بينها و اختيار أحسنها وفقا لعدة معايير مالية و اجتماعية، سياسية و بيئية.....إلخ؛

– من أهم المهام و أعقدها في المؤسسة يعتبر تسيير خزينة المؤسسة و سيولتها المالية في إطار نشاطها اليومي، حيث تلتقي فيها مختلف العوامل و الجوانب المتعلقة بالوظيفة المالية؛

– تسهر على الاستعمال الجيد لإمكانيات المؤسسة من خلال الرقابة على الوظائف الأخرى في المؤسسة و العمل على تحقيق المردودية المالية بمدى قدرتها على التحكم في الجانب المالي.

3– القرارات المالية: يمكن تصنيف القرارات المالية إلى أربعة مجموعات هي :

3–1 القرارات الاستثمارية : يقصد بالاستثمار الاستخدام المربح للأموال التي يتم توفيرها للمؤسسة، حيث أن الاستثمار يختص بكل ما يتعلق بإنفاق الأموال من خلال توظيفها في نوعين من المجالات الاستثمارية هما: [1]

– مجالات إستثمارية قصيرة الأجل كشراء المواد الخام اللازمة للعمليات الإنتاجية المسؤولة عن تحويلها لمنتجات نهائية و بمجرد تعريفها للمستهلك النهائي أو الصناعي تتحول لإيرادات و هي تعرف بالأصول المتداولة؛

– مجالات إستثمارية طويلة الأجل كتشييد المباني و إقتناء الأجهزة و الآلات المسؤولة عن تقديم التسهيلات اللازمة للإنتاج، و هي بطبيعتها تعد مجالات معمرة، ومن ثم تدفقتها الإيرادية تتميز باستمرارها لأجال ممتدة خلال عمرها الافتراضي، و لذلك تعرف بالأصول الثابتة.

2-3 قرارات التمويل : ينصب إهتمام الوظيفة المالية بصورة خاصة على تدبير الاموال اللازمة للإنفاق على فرص الاستثمار المتاحة للمؤسسة، و يقوم المدير المالي بتوجيه إهتمامه على تكوين المزيج الأمثل للتمويل[1]، عادة يتم تقسيم مصادر التمويل بالنسبة للمؤسسة إلى : [2]

- **تمويل داخلي :** أي عن طريق أموال المؤسسة الخاصة أو المتحققة من النفقات الداخلة أو من الأرباح المحتجزة.
- **تمويل خارجي:** أي عن طريق أموال من مصدر خارجي في شكل قروض.

3-3 قرارات إدارة العمليات الجارية: يطلق على إدارة العمليات الجارية تعبير" إدارة رأس المال العامل"، و العمليات الجارية التي نعنيها هي دورة النقدية المرهونة بكل من دورتي الإنتاج و التسويق و التي تبدأ عادة بالنقدية التي توجه لتوفير متطلبات التشغيل ثم لن تلبث أن تتحول من خلال عمليات الإنتاج لمنتجات نهائية تتحول بالتبعية لإجراءات نقدية بموجب النشاط التسويقي، و الذي على أثره تتدفق النقدية ثانية إلى خزينة المؤسسة. [3]

4-3 قرارات توزيع الأرباح: فالمدير المالي كثيرا ما يواجه عمليا مشكلة كيفية التوفيق بين مطلبين على مستوى واحد من الأهمية، ملخصها ضرورة التوزيع النقدي للأرباح المحققة على أصحابها لإرضائهم، و حاجة المؤسسة في الوقت نفسه إلى محصلة هذه الأرباح لإعادة إستثمارها في عملياتها الإنتاجية لأهداف التنمية، و لهذا فكفاءة المدير الإداري تظل مرهونة بمدى قدرته على تقرير السيادة المناسبة فيما يتعلق بتوزيع الأرباح. [4]

4- التخطيط المالي : يعتبر التخطيط المالي جزءا مهما و أساسيا من العملية التخطيطية في المؤسسات، حيث تستطيع الوظيفة المالية من خلال هذه الخطة معرفة الاحتياجات المالية و إمكانية توفيرها لغرض تحقيق الأهداف، و عليه فإن الخطة المالية تمثل خطة للحصول على الأموال و إستخدامها و التي تحتاجها المؤسسة لإنجاز أهدافها. [5]

يتم وضع الخطة المالية بناء على أهداف المؤسسة و بناءا على الموقف المالي الحالي للمؤسسة، و تشمل الخطة المالية ما يلي :

- تحديد حجم الاموال اللازمة لتنفيذ الخطة؛
- تحديد مصادر الحصول على الاموال؛
- تحدي مجالات الإنفاق؛

- وضع الموازنات التقديرية.

5- التحليل المالي: يقصد بالتحليل المالي الدراسة التفصيلية أو المتعمقة لعناصر الحسابات الختامية، و بالأحرى لقائمتي الميزانية العامة، و نتائج الأعمال من خلال عقد علاقات حسابية بسيطة بين بعض هذه العناصر بهدف التوصل إلى معلومات مالية مفيدة ، تفيد الفئات المستفيدة به في تقييم الحالة المالية الصحية للمؤسسة خلال مدة زمنية محددة. [1]

إن التحليل المالي الشائع هو التحليل بالنسب (ratio analysis) و الذي هو عبارة عن مقاييس لصحة المؤسسة من الناحية المالية ، و التحليل المالي يخدم المدير من ناحية سحب المعلومات الكثيرة و المعقدة في كشف الدخل و الميزانية العمومية إلى مؤشرات مركزة و مختصرة و واضحة التفسير تساعد في إتخاذ القرارات، و يمكن تصنيف النسب المالية إلى ثلاثة مجموعات هي: [2]

- **نسب الملاءة المالية:** هي مؤشرات بشكل نسب مئوية سواءا للمدى القصير أو البعيد و التي يتم بموجبها تقدير درجة المخاطرة المرتبطة بالإستثمار في المؤسسة.
- **نسب الربحية:** تقيس هذه النسب مدى قدرة المؤسسة على تحقيق دخل تشغيلي أو دخل صافي نسبة إلى الأصول أو حقوق المالكين أو المبيعات، و أهم هذه النسب نجد: هامش الربح، العائد على الاصول، العائد على حقوق الملكية، .....ألخ.
- **نسب النشاط:** إن كفاءة استخدام موارد المؤسسة مرتبطة بالأرباح و قدرتها على تحقيق ذلك و المستثمرون يودون معرفة أي المؤسسات هي الافضل في استخدام مواردها و تستطيع تغطية تكاليفها و تحقيق عوائد إيجابية أكبر من المؤسسات المنافسة، إن هذا الأمر هو الذي تقيسه نسب النشاط و التي تركز على كفاءة استخدام الموارد، و من أهم نسب النشاط نجد: معدل دوران المخزون، معدل دوران المخزون ، معدل دوران الذمم المدينة، متوسط فترة التحصيل، معدل دوران الاصول.

من نتائج التحليل المالي التي تتخذ على أساسها القرارات من مختلف الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة نجد ما يلي : [3]

- تحيد نسبة كفاءة استعمال الموارد المالية بالمؤسسة، باستعمال مفهوم المردودية؛
- تعيين المركز المالي و درجة استقلالية المؤسسة بالنسبة لغير الممولين؛
- تحديد مستوى المؤسسة مقارنة مع المؤسسات من نفس القطاع و الحجم في الاقتصاد على مستوى الجهة أو البلد؛
- تحديد مدى تحقيق المؤسسة للتوزنات المالية المطلوبة؛

---

[1] ..... مرجع سبق ذكره، ص479.